

# دراسات إفريقية



مركز البحوث والترجمة

مجلة بحوث نصف سنوية

في هذا العدد:

\* حوار الإسلام والغرب

الدكتور حسن عبد الله الترابي

\* حوار الرسول ﷺ مع إفريقيا

الدكتور حسن مكي محمد أحمد

\* نشأة الدراسات الإفريقية

الدكتور بشير إبراهيم بشير

\* أوجه الخلاف بين النظم الاستعمارية في إفريقيا

الدكتور عبد الرحمن أحمد عثمان

\* مسألة تهجير الإثيوبيين "الفلانسا" إلى إسرائيل

الدكتور الفاتح عبد الله عبد السلام

\* العلاقات العمانية الإفريقية

الدكتور عبد الماجد يوسف أبو سبيح

جمادى ١٤١٤ هـ

ديسمبر ١٩٩٣ م

العدد العاشر

## أوجه الخلاف بين النظم الاستعمارية فى إفريقيا ( بريطانيا والبرتغال وفرنسا )

الدكتور عبد الرحمن أحمد عثمان

أحال العالم الغربى أرض القارة الإفريقية إلى حقول لصيد البشر وذلك فى أعقاب نجاح حركة الكشوفات الجغرافية فى القرن الخامس عشر، وتصرمت القرون والحال كهذه، حتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادى. ويقدر المؤرخ الزنجى البروفسير دى بوا عدد الزنوج الذين وقعوا فى أيدي تجار الرقيق بمائة مليون إفريقى (١) قتل منهم أثناء حملات القنص عدد كبير وشحن من نجا منهم تحت وطأة السلاح النارى بواسطة عملاء العالم الحر والديمقراطية القريبة إلى أوربا وأمريكا ليعانوا ويلات العبودية فى استصلاح الأراضى عبيداً آدميين جزءاً من مهيئات الأرض المملّكة للشيوخ والوردات أصحاب الأبعاديات الزراعية الشاسعة.

وعندما أثمرت جهود الثورة الصناعية فى أوربا حلت الآلة محل الرجل الإفريقى. بل احتاجت (نسبة لطاقتها الإنتاجية العالية) إلى مزيد من المواد الخام، فأصبحت حاجة الأوربيين للأفارقة تتمثل فى إعداد المواد الخام الأولية فى إفريقيا (٢). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المشاكل الاجتماعية التى نجمت عن الاستغناء عن الزنوج الأفارقة فى الولايات المتحدة وامتدت إلى بريطانيا (٣) كان لها الفضل فى إقناع الأوربيين بالتفكير فى إرجاع الأفارقة إلى بلادهم واسترقاقهم فى أدغال إفريقيا (٤) لإنتاج المواد الأولية الزراعية والمعدنية سخرة وأيدي رخيصة.

ومن مؤتمر برلين ١٨٨٤، انطلق الأوربيون نحو إفريقيا يتنافسون فى الاستيلاء على المساحات الشاسعة من الأراضى، والأرقام العالية من القوى العاملة، فاستحوذت بريطانيا على أكثر من ٢٠٢٥٧٦٩ مليون ميل مربع يسكنها ٦٥٤٢٣٣٦٤٥ نسمة وقد كانت فرنسا أكبر الدول المستعمرة لإفريقيا من حيث المساحة فاستحوذت على ما يقدر

\* أستاذ السياسة بجامعة إفريقيا العالمية ورئيس إدارة البحوث بمركز البحوث والترجمة  
دراسات إفريقية (٨٣)

بـ ١٥٠ر٢٢ر٤ ميل مربع يسكنها ٤٤ر٥٢ر٦٠٠ نسمة واستعمار البرتغاليون انجولا وموزمبيق وتقدر مساحتها بـ ٧٧٨ر٠٠٠ وعدد سكانها ٩٥٠٠ر٠٠٠ نسمة.

تأرجحت السياسات الاستعمارية لهذه البلاد بين الاختلاف والاتفاق. اختلفت الوسائل ولكن اتفقت الغايات. اختلفت الصلة بين المستعمرين والمستعمرات. والأجهزة الإدارية التي أشرفت على تسيير الأمور بها. والفلسفة التي انطلقت منها نظريات الإدارة الداخلية. ولكنها اتفقت في الأهداف.

أولاً : الصلة بين المستعمرين في أوروبا والمستعمرات في إفريقيا. تختلف أسماء المستعمرات البريطانية في إفريقيا ولكن علاقتها جميعاً بالحكومة البريطانية واحدة فجميع الأملاك البريطانية في إفريقيا - فيما عدا اتحاد جنوب إفريقيا - تابعة لوزارة المستعمرات. ويختلف الأمر في باريس فالمستعمرات الفرنسية في إفريقيا كانت تابعة في بادئ الأمر إلى الحكومة الفرنسية المركزية في باريس وأصبحت شئونها تناقش في البرلمان الفرنسي الذي يقد إليه نواب إفريقيون، وقد تنقلت تبعية المستعمرات الفرنسية حتى استقرت أخيراً بوزارة المستعمرات. أما في البرتغال فقد صدر القانون الذي يحدد العلاقة بين المستعمرات والبرتغال سنة ١٩٢٠ وبموجبه تتبع هذه المستعمرات لوزارة المستعمرات التي تعين الحاكم العام<sup>(٥)</sup>.

وليس في وزارة المستعمرات البريطانية مجلس استشاري في هذا الشأن كما هو الحال في كل من فرنسا والبرتغال بل هي إدارات لشئون مختلفة مثل إدارة الزراعة والاقتصاد والمالية والتعليم والصحة ومشاكل العمل والقانون ويرأس كل منها خبير ويحق له الاستعانة بلجنة أو عدة لجان<sup>(٦)</sup>.

أما في فرنسا فيوجد المجلس الأعلى لشئون المستعمرات الذي استبدل أخيراً بالمجلس الأعلى لشئون فرنسا فيما وراء البحار - وهو يتكون من حكام ووزراء المستعمرات السابقين وممثلين من وزارات الخارجية والبحرية وبياناته المجلس الاقتصادي والمجلس التشريعي ووزاري المجلس الاستشاري الفرنسي المجلس الاستشاري الأعلى للمستعمرات



في البرتغال وهو يتكون من حكام المستعمرات الذين يتصافون وجودهم في العاصمة وموظفي المستعمرات المحليين على المعاش وهو ينقسم إلى عدة أقسام للمالية والزراعة وغيرها ويجانبه المؤتمر العام لحكام المستعمرات الذي يتعقد كل أربع سنوات (٧).

وتنفرد وزارة المستعمرات البريطانية بأنها لا ترسل مفتشين ليزهّبوا لهذه المستعمرات ليكتبوا تقارير عن إدارتها بل يكلف حاكم المستعمرات بكتابة التقرير السنوي وإرساله إلى بريطانيا.

مما تقدم يتضح لنا أحد الاختلافات الرئيسية بين أنظمة الحكم الاستعمارية الثلاثة ويتركز هذا الخلاف في صلة المستعمرات بالدول المستعمرة في أوروبا، ففي الوقت الذي تفرد السلطات البريطانية ووزارة مستقلة لشؤون مستعمراتها، تعتبرها فرنسا ولايات تابعة للحكومة الفرنسية وكذلك الأمر بالنسبة للبرتغاليين.

ثانياً : اختلفت أنظمة الحكم التي انتهجتها الإدارات الاستعمارية الثلاثة في الإدارات الداخلية للمستعمرات الإفريقية حسب نظرة الاستعماريين وفلسفتهم التي ارتكزوا عليها، فإننا نجد هناك نوعين من أنظمة الحكم، وهما نظام الحكم غير المباشر ، ونظام الحكم المباشر. وينقسم الأخير إلى نظامي الاستيعاب الثقافي الفرنسي والاستيعاب الاجتماعي البرتغالي. وعلى الرغم من أن فرنسا هي أكثر الدول المستعمرة لإفريقيا من حيث المساحة لا من حيث السكان فقد باشرت نوعاً من المركزية المحكمة في حكمها للمستعمرات - لقد فازت بكل من تونس والجزائر والمغرب ومراكش وإفريقيا الفرنسية الغربية (السنغال وغينيا وساحل العاج والسودان الفرنسي (مالي) والنيجر وفولتا العليا وداهومى والكامرون وجمهوريات إفريقيا الاستوائية الفرنسية ومدغشقر وجيبوتي وكانت سياسة فرنسا إزاء مستعمراتها مبنية على أساس الإدماج أو الاستيعاب (٨). (Assimilation) أى تحويل الإفريقيين مع مرور الأيام إلى فرنسيين لغة وديناً ونظام حياة، وعرف هذا النمط بالحكم المباشر (Direct Rule) لذلك لا نجد الفرنسيين يديرون الوطنيين على أى نوع من الحكم الذاتي (٩). بل يتولى الفرنسيون مقاليد الأمور ويسعون إلى تحويل الشعور الوطني بفتح

أبواب الثقافة والمدنية الفرنسية أمام الأفارقة لذلك عرف بالاستعمار (الثقافي الفرنسي) فكل إفريقي يسكن المستعمرات الفرنسية مواطن فرنسي له حقوق وعليه واجبات المواطن الفرنسي لذا حاول الفرنسيون إضعاف حواجز الجنس نسبياً إلا من الناحية الاجتماعية فالناخبون في تلك الأنحاء يرسلون نوابهم إلى باريس<sup>(١٠)</sup> وقد كان في الجمعية الوطنية الفرنسية في آخر الخمسينات ما لا يقل عن ٥٢ نائباً من مجموع النواب البالغ عددهم ٦٢٦ نائباً كما يوجد ٢٨ شيخاً إفريقياً من بين أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي البالغ عددهم ٣٣٠ شيخاً<sup>(١١)</sup> ويبدو هذا النظام لأول وهلة غير قائم على التفرقة العنصرية على أساس اللون أو العنصر ولكنه نوع آخر من التفرقة على أساس مدى الاستيعاب في الحضارة الفرنسية. خاصة من ناحية الخضوع لقانون الأحوال الشخصية الفرنسي بالإضافة للمستوى الثقافي اللغوي اللاتيني وغير ذلك من أساليب التفرقة بين المواطن الإفريقي (Citeyen) وهو الذي يخضع للقانون الفرنسي والإفريقي الرعية (Sujet) وهو الذي يظل خاضعاً لقانونه القبلي أو الديني وظهرت نتيجة لهذا القانون البدائي (Andiqenat) الذي يطبق على الإفريقيين الذين لم يرتفعوا لمستوى الاندماج في البيئة الثقافية الفرنسية<sup>(١٢)</sup>.

لقد كانت صورة نظام الحكم المباشر الذي طبقته فرنسا في النصف الأول من القرن العشرين هي أن يشغل الفرنسيون جميع الوظائف ويرسموا جميع السياسات ويعيّنوا وحدهم قضاة وموظفين كباراً وكتبة مع بقاء الجيش عموداً فقرياً للوجود الفرنسي<sup>(١٣)</sup> إلا أن التجربة قد أثبتت أن الفرنسية الجماعية لجميع الإفريقيين هدف متعذر المنال وسرعان ما أدى استمرار تمسك جانب كبير من الإفريقيين بتراثهم الخاص وكذلك تطور الظروف في فرنسا والأحوال النولية في أوروبا- أدى كل ذلك إلى ظهور السياسة التي عرفت بفرنسة النخبة أو المشاركة (Association) ويعتبر جول فرى (J. Ferry) أحد أعمدة هذه النظرية<sup>(١٤)</sup> وقد رأى أنه يجب إعادة تنظيم العلاقة بين فرنسا والمستعمرات وقد أيد هذه الفكرة ذلك الاتجاه الذي هاجم فكرة القانون الطبيعي الواحد للبشرية فظهرت فكرة التشريع المرن الذي يضم نقاط وحدة وتمايز لمواجهة حاجات كل جماعة تابعة مما يستلزم

تفويض بعض السلطة للحاكم العام. وتقوم سياسة المشاركة على تعاون الإدارة المفرطة - مع بعض الأفراد والهيئات المحلية لخلق زعامات إفريقية تتولى قيادة المجتمع وتصبح بمثابة الوسيط بين الرسالة الفرنسية الحضارية والشعب الإفريقي المتخلف وركزت الإدارة الفرنسية على خلق تلك النخبة المثقفة (Elite) التي تصل بين أوروبا وإفريقيا<sup>(٨٥)</sup> وبالفعل نجحت فرنسا في خلق تلك الفئة التي نسبت في الغالب أصولها الإفريقية أو تلرّجت على أفضل الأحوال بين الحضارة الفرنسية والإفريقية.

والواقع أن سياستي الاستيعاب والمشاركة تدوران في محور واحد ولا يختلفان إلا من حيث الدرجة، في انسجام مع فلسفة الحكم المباشر التي هدفت إلى منح هذه النخبة مجرد سلطات اسمية ونفوذ مظهرى مع الاستمرار في الاحتفاظ بالسلطة الفعلية طوال الوقت في أيدي الموظفين الفرنسيين الذين تربطهم بباريس خيوط المركزية المحكمة.

ظلت السياسة الاستعمارية الفرنسية في طبيعتها سياسة تجارية ترى في المستعمرات أراضى ملحقه بأراضيها الأوربية اقتصاديا وإداريا وبالتالي سياسيا وكانت أولى وسائل هذا الحكم لتحقيق أهدافه، تنويع الكيانات القبلية والمحلية بأنواعها، مختلفة بذلك عن نظام الحكم غير المباشر (Indirect Rule) الذي رعى هذه الزعامات ومكن لها<sup>(٨٦)</sup>.

وتمثل الإدارة الاستعمارية البريطانية نظام الحكم غير المباشر في إفريقيا وقد تميز نظام الحكم البريطاني بالتفرقة القانونية بين المستعمرة والمحمية ومنطقة الوصاية<sup>(٨٧)</sup> فأما مستعمرة التاج فتعتبر سكانها رعايا بريطانيين وتتبع إداريا لوزارة المستعمرات البريطانية ، أما المحمية فيعتبر أبناؤها أشخاصا محميين أي أجانب في مناطق الامبراطورية خارج بلادهم وتتبع المحميات وزارة المستعمرات أو الخارجية أو شئون الكمنولث على أن الثروات العتيقة دفعت بريطانيا لتغيير سياستها في السيطرة القوية والمباشرة<sup>(٨٨)</sup> ومن هنا نشأ نظام الحكم غير المباشر (Indirect rule) الذي عبر عنه وقام بتبويره اللورد لوجارد في رسالته الشهيرة بعنوان :-

The Dual Mandate in British Tropical (٨٩) ويقوم نظام الحكم غير المباشر



على استمرار الاستفادة من النظم الإفريقية باعتبارها هيئات لا مركزية إدارية مع إيجاد التناسق والموافقة بين السياسة البريطانية والحياة الاجتماعية الإفريقية وذلك باعتبار الرؤساء والزعماء القبليين مندوبين عن التاج البريطاني الذي تركزت فيه السلطة من الناحية القانونية حيث يكون للحاكم البريطاني حق تكوين قوة الدفاع وفرض الضرائب والمكوس والحق فى التشريع وتنظيم ملكية الأرض واختيار الزعماء .

وقد كان من مزايا هذا النظام سهولة التطبيق على الشعوب المختلفة من حيث النظم والحضارة فقد طبقت الإدارة البريطانية فى السودان ونيجيريا والكمرون وتنجانيقا وفى اوغندا وكينيا وزوجيسيا الشمالية وجامبيا وساحل الذهب ويساعد هذا النظام على انخفاض النفقات وقلة الموظفين وفى الوقت نفسه اختفاء مظاهر الاستثمار الرأسمالى الأجنبى بإيهام الإفريقيين بأن حاكمهم من بنى جلدتهم . كما ينتقل فيه مصدر السلطة والمسئولية واقعيا فى "الناظر" فى السودان والاردن فى شمال نيجيريا إلى السلطات البريطانية حتى يصبح الزعماء التقليديون فى المستعمرات مجرد أشخاص لا سلطة لهم إلا بما يصرح لهم بممارسته من قبل الحاكم البريطانى . وقد كان من أهم عيوب الحكم غير المباشر أو الإدارة (Native Administration) الاتجاه فى أحيان كثيرة إلى رئاسات ليست لها شعبية وطنية واستحداث الزعامات فى النظم القبلية التى لا تعرف السلطات الرئاسية كذلك خلق نوع من الجفوة بين المثقفين والزعامات التقليدية على نحو ما بين السيد/ عبد الرحمن المهدي فى السودان وقيادة مؤتمر الخريجين ولم يتح فرص التدريب على الحكم لعناصر الوعى الوطنى<sup>(٧٧)</sup> ومع هذا فمن أهم مزايا هذا النظام أنه قد لوحظ على الأقاليم التى طبق فيها أن الأحزاب السياسية التى أدارت البلاد فيها اتكلت على تلك الزعامات التى رعاها المستعمر فبدأ الأمر كئنه لم يحتج إلى كثير من الاجتهاد ولولا استقلال قادة الأحزاب السياسية لشعبياتهم التقليدية لسانعت صلات الماضى بالنضوج المبكر للإدارات السياسية الجديدة . وإذا أمكننا تلخيص نظام الحكم البريطانى فى أنه كان قائما على فلسفة التمايز (differentiation) والاعتراف بأهمية تطور مؤسسات منفصلة عن المنظمات السياسية الأوروبية ومناسبة لظروف الإفريقيين ومختلفة شكلا وروحا

عن المنظمات الغربية (٣٣) إلا أن هذا التمايز قد تطور في كل من كينيا وشمال روديسيا إلى نوع من التفرقة العنصرية حيث وجد نوع من الاستعمار الاستيطاني فرق بين الأوروبيين والآسيويين والوطنيين وقد بلغ هذا النظام أقصى غاياته في معازل الوطنيين في جنوب إفريقيا .

أما نظام الحكم المباشر الذي طبقته فرنسا فقد مارسه البرتغاليون أيضاً في أنغولا وموزمبيق وقد طبقوا نظاماً من الحكم شبيهاً لما طبقه البلجيكي نظام الوصاية الأبوية (Imperial Paternal) (٣٤) وقد عرف نظام البرتغاليين بنظام الاستيعاب (Assimiladeism) أو التحضر (Civilade) ويقوم على اعتبار المستعمرات جزءاً من الأرض البرتغالية وعلى المركزية المفرطة مع محاولة قتل الروح الإفريقية داخل الإفريقيين وتنمية الثقافة البرتغالية بينهم . مع معاملة تختلف بحسب اعتناق الكاثوليكية ، ومعرفة البرتغالية ، لذلك ينقسم السكان إلى متحضرين (Populacae Civilade) وهم الأوروبيون ومعظم المولدين وقليل من الآسيويين ونسبة ضئيلة من الإفريقيين ثم السكان غير المتحضرين الذين عرفوا بـ (Populacae Naocnilade) (٣٥) .

وكما أفضى نظام الحكم غير المباشر الذي مارسه بريطانيا إلى نوع من أنواع التفرقة العنصرية فقد أفضى نظام الحكم المباشر الذي مارسه فرنسا وعرف عندها بالاستيعاب الثقافي ومارسه البرتغال وعرف عندها بالاستيعاب الإدماجي إلى نوع من أنواع الرق الحديث لأنه بنى عليه في بدايته فقد ذكر انطونيو اينيس (Antonic Enes) في التقرير الذي وضعه للإدارة البرتغالية (٣٦) . لست أعتبره ( أي الرجل الإفريقي ) شيئاً يجب أن يبأد بسبب ضرورة توفير إمكانات التوسع أمام الجنس الأبيض ، وإن كنت أومن بنقصه الطبيعي وكذلك لست أفهم على أساس أي مذهب أخلاقي أو قانوني يمكن لمشرعينا في الوطن الأم ( البرتغال ) أن يمرروا مشاعرهم في عدم إجبار الإفريقي نصف المتوحش بريئاً كان أو مذنبا ، حراً أو أسيراً على العمل من أجل نفسه وفي أن يفرض عليه العمل إذا رفض القيام به طواعية (٣٧) ولقد كانت تلك هي النتيجة التي خلص إليها أحمد سيكتوري وهو يتأمل النظام الاستعماري في بلده حيث كتب يقول إن نظام السكان الأصليين

---

دراسات إفريقية (٨٩)



الإفريقيين للعمل الإجباري في الورشات وفي مزارع المستعمرين البيض بدون أجر سوى الطعام أو ضربات السوط التي تنهال على المسخرين إذا عبروا عن سخطهم (٢٨) .

لم يكن نظام السخرة الذي أشار إليه سيكتوري قاصرا على النظام الفرنسي في إفريقيا وحده ، بل لقد طبق هذا النظام في المستعمرات البرتغالية وفقا لتشريع صدر عام ١٩٢٠م فقد نظمت المادة العشرون من قانون تنظيم شؤون المستعمرات البرتغالية وتنص تلك المادة على الآتي :

إنه يجب إرغام الوطنيين على العمل "فقط" في الأعمال العامة ذات الأهمية العامة والجماعية مما تعود منافعتها عليهم أو لتنفيذ الأحكام القضائية ذات الطبيعة العقابية وللوفاء بالالتزامات المادية ويمكن استخدام السخرة في مجالات الضرورة القصوى مثل : الأعمال العامة إذا لم يوجد العدد الكافي من العمال بالاختيار والمساعدة عند وقوع نكبة أو نشوب وباء كما يمكن استخدامها لنظافة الأحياء الوطنية والوقاية من الحيوانات الخطرة وزراعة بعض الأراضي في المعارك (٢٩) .

ويدافع البرتغاليون عن هذه السياسات باختلافها عن السياسات البريطانية والفرنسية بأنهم ألغوا حاجز اللون وتزاحوا مع الوطنيين وأصبح المولودون برتغاليين وفقا للقانون الذي ينص على أن يصبح المولود برتغاليا إذا رغب أبوه في الاعتراف به غير أن البرتغاليين لم يكونوا يرغبون في ذلك الاعتراف إذ أنهم استخدموا تلميذات المدارس كمحظيات لهم فأنجب في أنجولا ٣٥٠٠٠ مولد وفي موزمبيق ٣٥٠٠٠ مولد (٣٠) أما العناية التي حظى بها المولودون فهي راجعة إلى أن البرتغاليين كانوا يخططون للاستفادة من المولدين في دوايم سيطرتهم ، ولعل ذلك مما تقرد به نظام الحكم البرتغالي في إفريقيا (٣١) .

سبقت الإشارة إلى أن النظام السياسي البريطاني في إفريقيا كان قائما علي فلسفة التمايز واختلف عنه في ذلك الاستعمار البرتغالي وإلى حد ما النظام الفرنسي .

لقد مارس النظامان البرتغالي والفرنسي بدرجات متفاوتة فلسفة التوحيد (Identity) وقد علل البرتغاليون ذلك بقوة القوانين فقد صدر قانون عام ١٩١٤م يعرف الإفريقي

المتحضر (المتدمج) والذي يمكن أن يعتبر نفسه برتغاليا بالذي يتحدث اللغة البرتغالية ويتخلص من عاداته وتقاليده القبلية والذي يستخدم بانتظام في أداء الأعمال النافعة (٢٢) وتطور هذا القانون ليضع سمات سياسة الاندماج وفق قانون ١٩٣٦م الذي تابعت فيه الإدارة الاستعمارية إدماج الوطنيين ( في انغولا وموزمبيق ) بحكمة لأن الوطنيين - كما يعتقدون - حسب عقليتهم البدائية وملكاتهم ومشاعرهم وأسلوبهم في الحياة لا يصلحون لأن يكونوا برتغاليين لذلك لابد أن يتم إدماجهم عن طريق تعليمهم اللغة البرتغالية وتدريبهم وإكسابهم ديانة المستعمر فإذا وصل الإفريقي إلى مرحلة متحضرة منحت له الامتيازات القانونية تماما كالمواطن البرتغالي (٢٣) ولم يحرز تلك المرتبة من التحضر إلا الفزر اليسير من المتدمجين الانغوليين والموزمبيين إذ تقدر أعدادهم بـ ( ٣٠.٨٩ ) من بين أربعة ملايين انغولي و ( ٤٢.٥٢٠ ) من بين ٦ ملايين موزمبيقي حسب إحصاء عام ١٩٥٠ (٢٤) وكان من نتائج ذلك قرار البرتغاليين بإلغاء هذه السياسة وتطبيق سياسة الإدماج الشامل لسنة ١٩٣٥ وغير لفظ المستعمرات بإقليم ما وراء البحار كما نص القانون على إمكانية إنشاء مجلس بلدي في كل جهة بها أغلبية من الأفارقة المتحضرين .

لقد كانت نوافع الاستعمار وأهدافه حسب ما نقله لوجارد عن جول فيري هي أن المستعمرات بالنسبة للأقطار الغنية هي أربح مكان لاستثمار رؤوس الأموال . وقضية الاستعمار بالنسبة للأقطار التي تقتضى طبيعتها الصناعية أن تصدر كميات هائلة من إنتاجها وهي قضية الأسواق (٢٥) لقد اختلفت سياسات الدول الاقتصادية مرة أخرى وفقاً لحجم رأس المال المستثمر. لقد تأرجحت بريطانيا بين حرية التجارة التي يدعو إليها الأحرار وسياسة بناء الامبراطورية التي يتبناها حزب المحافظين ، بينما لجأت فرنسا إلى سياسة استغلالية صريحة معتمدة على عطف الدول عليها بعد هزيمتها في حرب السبعين وقد كان فقر البرتغاليين أكثر فعالية في تبرير اتباع السياسات الاستعمارية الصارخة كالسخرة وإن تكن قد مارسها الأخريات بدرجات متفاوتة وقد عبّر كل من الإنجليز والفرنسيين والبرتغاليين عن وجودهم الاستعماري في إفريقيا بدعوى أنهم يعملون على تطوير وتحضير وتنمية البلاد المتخلفة. ولم يروج لهذا الزعم أعوان الاستعمار وحدهم

بل إن عدداً كبيراً من المواطنين الشرفاء رغم معاداتهم للاستعمار كانوا يعتقدون في أن الاستعمار رغم أنه يسلب الإفريقيين جزءاً من ثروتهم الطبيعية نظراً لطبيعته الاستغلالية إلا أن بعض الفنّ يعيد على السكان بالنفع أو يسبب ارتفاعاً في مستوى المعيشة غير أن قراءة متأنية في واقع الممارسة الاستعمارية تجعلنا غير مترددين فيما نذهب إليه من أن الاستعمار ترك الأفارقة في صورة أسوأ مما وجدهم عليها وقد ردد العامة والعلماء تلك القولة المألوفة في إفريقيا " قبل أن يلتقي الرجل الأبيض كنا نملك الأرض وملكوا الإنجيل فلما جاءت الإرساليات ومن ورائها المزارعون أصبحنا نملك الإنجيل وهم يملكون الأرض" (٣٥).

لقد أصدرت الحكومة البريطانية في كينيا قانوناً يمنحها حق انتزاع ملكية الأرض باسم صاحبة الجلالة لأي غرض كان وبأي شرط وفي أي ظرف كلما وجد ذلك مناسباً وبالفعل استولى المنوب السامي البريطاني بمقتضاه على الأراضي الخصبة المرتفعة وتصرف فيها بالبيع والتأجير والإعارة للشركات البريطانية ورحلت قبائل الكيكويو إلى الأراضي المنخفضة المجدية في معازل إفريقية وكان من الطبيعي أن يعمل الكينيون بعد ذلك في مزارع الأوربيين كلجراً.

أما في المستعمرات الفرنسية فقد احتكر المستوطنون الاستعماريون أجود الأراضي إذ زادت الحاجة الاجتماعية للأراضي التي يمتلكها الأوربيون في الجزائر نحو ١٦٠٠.٠٠٠ هكتار سنة ١٩٠٠ إلى ٢٧٠٠.٠٠٠ هكتار سنة ١٩٥٠ هذا بالإضافة إلى أن مصلحة النومين الفرنسية تملك ١١ مليون هكتار ولم يبق لأهل الجزائر إلا ٧ ملايين هكتار. وفي إفريقيا الاستوائية ارتفعت مساحات الغابات المقطوعة الممنوحة للمستعمرين من ٢٤٠.٠٠٠ هكتار سنة ١٩٤٥ إلى ١٨٧٥.٠٠٠ هكتار سنة ١٩٥٢ وفي السنغال نالت ثلاث شركات بمفردها ٩٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية ومليون هكتار في الكاميرون وبلغت الأرض المنتزعة من الإفريقيين في ساحل العاج والكاميرون والكنغو الأوسط بين ٤٥٪ - ٧٥٪ من مساحة البلاد بأكملها (٣٦).



أما في المستعمرات البرتغالية (موزمبيق وأنجولا وغينيا) فقد استولت الشركات الخاصة على الأراضي الزراعية وقامت باستخدام الوطنيين سخرة، ولم يكن الهدف من وراء انتزاع الأراضي الخصبة من الأفارقة هو استثمارها لمصلحة الاستعمار فقط بل كانت الإدارات الاستعمارية ترمى من وراء ذلك إلى خلق طبقة من الأفارقة المدمجين والمتعطلين تستطيع استخدامهم في عمليات التجسيم وأجراء زراعيين وعمال لصناعاتهم سخرة ويأبض الأجور وأزهداها.

ففي عام ١٩٢٥ كانت مساحة الأراضي المقتصبة من الكينيين ٤ مليون فدان زرع الأنجليز منها ٢٤٠ فدان أو ما يمثل نسبة ٨/٨٠ من الأراضي المقتصبة (٣٨).

كما لم تكن الإدارات الاستعمارية تراعى حاجات الوطنيين في زراعة المواد الغذائية بل كانت تعمل على إجبار المزارعين على إنتاج محصولات اقتصادية تتوخى فيها حاجات المصانع والربح كالكاكاو والبن والمطاط والقطن وقد جاء في جريدة الأوبزيرفايز في ١٢ نوفمبر ١٩٥٢م " أن زراعة القطن إجبارية لكفاية حاجة المصانع في أوروبا وعن يحاول الامتناع فإنه يتعرض لأفطع الأخطار فيحكم عليه بالسجن أكثر من شهرين ويدفع غرامة تتراوح من ألف إلى أربعة آلاف فرنك فرنسى وذلك بتهمة إهمال الزراعة (٣٩).

ويمدنا تقرير هيئة الأمم المتحدة بأرقام عالية تكشف عن الزيادة المطردة في تصدير المواد الغذائية من إفريقيا في الوقت الذي ينخفض إنتاجها منه فقد ازداد الصادر من الحبوب بما قيمته ٧٥٩ مليون دولار سنة ١٩٥٠ إلى ٨٤٨ مليون دولار سنة ١٩٥٣ والفواكه من ٩٠٢ مليون دولار إلى ١١١ مليون دولار والسكر من ٦١٧ مليون دولار للفترة نفسها رغم أن إنتاج الأخير انخفض من ٦٪ إلى ٧.٥٪ من الإنتاج العالمى. كما أن نصيب السكان في شمال إفريقيا من الحبوب قد انخفض منذ سنة ١٨٧٠م بالنسبة للفرد الواحد من ٥٠٠ كيلوجرام إلى ٤٠٠ كيلو سنة ١٩٠٠م ثم من ٢٥٠ في سنة ١٩٤٠م إلى ٢٠٠ كيلوجرام سنة ١٩٥٢م وأن ما يصيبه الفرد من الغذاء أصبح ١٩٤٢ وحدة حرارية بدلا من ٢٥٠٠ وحدة التي هي الحد الأدنى الضروري لجسم الإنسان (٤٠).

وكما كان متوقعا فإن اغتصاب الأراضي وفرض زراعة الغلال الاقتصادية بها وتصدير ما ينتج من الغلال الغذائية يستتبع ضرورة أن ينال الرجل الإفريقي دخلا يمكنه من شراء حاجياته إلا أن الأجراء الإفريقيين كانوا يتقاضون أزيد الأجور في العالم إذ أنهم يحصون مقابل القيام بنفس العمل على أجور تقل عن أجور الأوروبيين من ١٠ إلى ١٥ مرة وفي نشرة النشاطات الاقتصادية في إفريقيا (١٩٥٠ - ١٩٥٤) التي تصدرها هيئة الأمم المتحدة أن متوسط الأجور في شمال روديسيا للمستغلين بالتعدين في ١٩٥٢ يبلغ (١٢٦) شلن للإفريقيين و ٢٠١٠ شلن للأوروبيين عن نفس العمل ورغم إضراب عمال المناجم في سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٥٥ إلا أننا نجد أن العمال الأوروبيين يتقاضون ١٠٥ جنيهات مقابل ٦ جنيهات فقط للأفارقة ولذلك ارتفعت أرباح شركة إفريقيا المتحدة البريطانية من ٢٥ مليون جنيه سنة ١٩٤٨ إلى ٤٩ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٥٠ (٤١).

كما جاء في بحث الاقتصاد المالي في إفريقيا الاستوائية (نطاقه وتركيبه) لعام ١٩٥٥ الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة (٤٢) بلغ نصيب الأهل في الكفو البلجيكي من ١٠٪ إلى ١٥٪ من مجموع دخل المؤسسات الخاصة. بينما يرتفع نصيب الأجانب إلى ٧٥٪ ويجب أن نتذكر أن الاستعمار البلجيكي يعمل على رفع أجور عماله مقابل عدم إشراكهم في أي مسائل إدارية أو سياسية. وفي كينيا يبلغ الأجانب ١/٢ (نصف)٪ ويحصلون على ما يقارب ٨٠٪ ويحصل الآسيويون على ١٥٪ ويحصل الأفارقة على ٥٪ وفي روديسيا الشمالية يحصل الإفريقيون الذين يشكلون ٩٩٪ من السكان على أقل من ٥٪ من دخل المؤسسات الخاصة.

وهناك الضرائب المرفقة (المباشرة وغير المباشرة) التي فرضت على الإفريقيين في صور عديدة ومتباينة فهناك ضريبة الرأس والعشور والكوخ (العقب) (٤٣).

ويقدر المهتمون بالاستثمار الغربي في إفريقيا أن رأس المال المستثمر في إفريقيا بين الأعوام ١٧٥٠ - ١٨٨٠ قد تضاعف خمس مرات من ٢٠٠ مليون جنيه إلى ألف مليون. وتضاعف مرة أخرى في سنة ١٩٠٥ ثم إلى ٤٠٠٠ مليون سنة ١٩١٢ وبلغ دخل هذا المال

٩٠ مليون جنيه سنة ١٨٢٠ وارتفع إلى ١٧٦ مليون جنيه سنة ١٩١٢ ثم إلى ٢٥٠ مليون جنيه سنة ١٩٢٩ م (٤٤).

ومن هنا نستطيع أن نكشف زيف الدعاوى التي تقول بأن الاستعمار قد عمل على تنمية البلدان الإفريقية وإلحاقها بركب الحضارة والتطور. وبالنظر إلى الخدمات التي قدمها المستعمر للرجل الإفريقي في مجالى التعليم والصحة يتضح لنا المزيد من الزيف وبالنسبة للتعليم نجد أن نسبة التعليم في الجزائر التي تفرحت بنوع من الاستعمار الاستيطاني الفرنسي والتي اعتبرتها فرنسا جزءاً منها تبلغ نسبة الإلمام فيها بالفرنسية ١٢٪ وفي مراكش ١٠٪ وفي إفريقيا الغربية الفرنسية ٧٦٪ وفي إفريقيا الفرنسية ٤٧٪ (٤٥).

أما المستعمرات البريطانية فقد اعتمدت الإدارات الاستعمارية على المبشرين في العملية التعليمية ولم يكونوا يرغبون في تعليم الأهالي أكثر من المبادئ المسيحية على نحو ما كان في جنوب السودان وتزويد الإدارة الاستعمارية بالإدارة الوسيطة كما حدث في شماله (٤٦) مما اضطر سكان الشمال لافتتاح المدارس الأهلية عن طريق جهود مؤتمر الخريجين وقد مارست الإدارة البريطانية في كينيا نوعاً من التفرقة في التعليم : مدارس البيض التي كان نصيب التلميذ فيها ٧٢ جنيها سنوياً مقابل مدارس السود التي كان نصيب التلميذ فيها ثلاثة جنيها.

وفي مجال الرعاية الصحية فإنه يوجد طبيب واحد لكل ٢٦ ألف شخص في إفريقيا الاستوائية ولكل ٥٠ ألف شخص في غينيا ولكل ألف شخص في نيجيريا لذلك بلغت نسبة الوفيات في الجزائر ١٨٩ ٪ بينما بلغت بين الفرنسيين المقيمين في الجزائر ٤٠ ٪ وارتفعت هذه النسبة في الأقاليم الريفية في إفريقيا الغربية ٦٠ ٪ و ٧٥ ٪ في بعض مناطق ليبيريا (٤٧)

وبناء على ما تقدم يتضح لنا أن أهداف وبوافع الاستعمار واحدة وإن كانت هناك اختلافات في الدرجة التي نفذت بها السياسات الاقتصادية حسبما اقتضت الحاجة والضرورة فالنظام البريطاني الذي دفع بالشركات البريطانية ذات الأموال الضخمة



كشركة شرق إفريقيا البريطانية كان لا بد له أن يخفى نوافعه الاستعمارية بالإدارات الأهلية التي تمكنه من استغلال الإنسان والأرض وإيهام الأفارقة بأن حكامهم من بنى جلدتهم.

ولما كانت فرنسا دولة زراعية يقوم اقتصادها على الملكيات الصغيرة فشان هذا النوع ألا تستوعب فيه رؤوس الأموال الضخمة التي تساعد على قيام مشروعات كبيرة في المستعمرات وهذا ما اختلفت المستعمرات الفرنسية فيه عن المستعمرات الإنجليزية إذ قامت فيها طبقة من المستعمرين الفقراء الذين يعارضون كل إصلاح يرمى إلى تقدم الأهالي أو منحهم نوعاً من اللامركزية في الحكم وقد كان ذلك سبباً في ظهور الحكم المباشر.

وفي المستعمرات البرتغالية ظهر نوع من الاستغلال والرق الحديث نسبة لفقر البرتغاليين وسعيهم بالارتزاق من جهود الرجل الإفريقي لذلك اتجه تفكير البرتغاليين لخلق جنس هجين لتمديد فترة بقائهم في القارة فظهر نظام السفرة والمولدين.

وغنى عن القول فقد ارتبطت نظم الإدارة الاستعمارية داخل المستعمرات وصلتها بالدول المستعمرة بنوع الاستثمار وحجم رأس المال المستثمر فيما وراء البحار.

## الهوامش

- ١- مشيل كامل : الإستعمار فى إفريقيا ( القاهرة : مؤسسة نصار للتوزيع والنشر ١٩٦٣ ) ص ٣٤.
- ٢- كوامى : نحو تحرير المستعمرات : ترجمة عبدالعزيز عتيق - ( القاهرة : ١٩٥٨ ) ص ٤٧.
- ٣- History of West Africa, Edited by Ajayi, (London) 1974, P. 36.
- ٤- استراتشى : نهاية الاستعمار ، ترجمة حسين الهوت وآخرين ( القاهرة : ١٩٦٧ ) ص ٦٩.
- ٥- زاهر رياض : الاستعمار الاوروبى لإفريقيا فى العصر الحديث، ( القاهرة : مكتبة الجامعات للنشر ) ص ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢.
- ٦- Ajayi and others: " The Colonial System 1919-39" History of West Africa, opcit 514 - 517.
- ٧- Ibid P.P. 542, 57.
- ٨- Ibid 568.
- ٩- Michael Cronider, Sengal, Study of French Assimilation Policy, London 1967 P. 35-7.
- ١٠- Ibid P. 40 -43.
- ١١- Journal official, Debates of the second Constituent. Assembly second session 18-12-42
- ١٢- زاهر رياض، الاستعمار، مرجع سابق ص ٣٩.
- ١٣- Haily, An African Survey (Revised)\* (London 1957) P. 150.
- ١٤- نزيه نصيف ميخائيل : النظم السياسية فى إفريقيا تطورها اتجاهها نحو الوحدة ( ٩٧ )

( دار الكتاب العربي القاهر ١٩٦٧ ) ص ٢٢ .

١٥- د. عودة عبدالمك : السياسة والحكم فى إفريقيا : (القاهرة ١٩٦٤)

ص ١٦٣ - ١٧٠ .

١٦- Muddathir A/Rahim, Nationalism and Imperialism in The Sudan ( P.

١٧- د. زاهر رياض : الاستعمار الأوربي فى إفريقيا فى العصر الحديث

مرجع سابق ص ٣٣ .

١٨- Sithole, African Nationalism, (Cape Town, 1959 P.35)

١٩- Celeman: "Nationalism in tropical Africa" June 1954. in the American Political Science Review-

٢٠- د. عبدالمك عودة : السياسة والحكم فى إفريقيا : مرجع سابق ص ١٢٤ .

٢١- نزيه نصيف : النظم السياسية فى إفريقيا : مرجع سابق ص ٢٠ .

٢٢- دكتور أحمد إبراهيم دياب : تطور الحركة الوطنية فى السودان ٢٨ / ١٩٥٢

(بغداد ١٩٨٤)، ص ١٩١ .

٢٣- Haily, an African Survey Op.cit P.150.

٢٤-

٢٥- د. فؤاد صقار : التفرقة العنصرية فى إفريقيا ( القاهرة ) ص ٣٥ ، ٢٥١ .

٢٦- د. راشد البراوى : الرق الحديث فى إفريقيا البرتغالية : ط ١

(دار النهضة العربية القاهرة ) ص ٥٧ .

٢٧- راشد البراوى : الرق الحديث : مرجع سابق - صفحة ٥٧ .



٢٨- أحمد سيكتوري : إفريقيا والثورة : ترجمة مجموعة من الاختصاصيين

( دمشق ١٩٦٧ ) ص ٢٢ .

٢٩- راشد البراوي : مرجع سابق ، ص ١١٧ .

٣٠- راشد البراوي ، نفسه ، ص ٦٤ .

٢١- William Mintor, potuqese, Africa and the West (Philip Pank Press Ist 7) P.18.

٢٢- 21Ibid P.21.

٢٣- Ibid P. 27

٢٤- Ndabaingi Silhab, African Nationalism(London 1959) P. 30.

٢٥- Eugard: Dual mandate in Tropical Africa,in Wallbanee, Conlem . poray Africa New York 1956. P. 120, 121

٣٦- ميشيل كامل : الاستعمار في إفريقيا : مرجع سابق ص ٣٠ .

٣٧- حسنى أحمد : تاريخ الاستعمار البريطانى فى كينيا،

( دار الكتاب العربى القاهرة ص ٤٤ )

٣٨- ميشيل كامل : الاستعمار : المرجع أعلاه ، ص ٢٥ .

٣٩- Ibid P. 29.

٤٠- Ibid. P. 30.

٤١- Ibid. P. 30.

٤٢- Ibid. P. 30.

٤٣- هيئة الأمم المتحدة : الاقتصاد المالى فى إفريقيا الاستوائية :

نطاقه وتركيبه (١٩٥٥) ص ٤٤ .

- ٤٤- ميشيل كامل : الاستعمار فى إفريقيا : مرجع سابق ، ص ٤١ .
- ٤٥- زاهر رياض : الاستعمار الأوربي لإفريقيا ( القاهرة مكتبة الجامعات للنشر - ١٩٩٠ )  
ص ٢٨ .
- ٤٦- ميشيل كامل : المرجع أعلاه ص ٤٣ ،
- 6Mohammed Beshir, The Southern Sudan,(London1986)P.50.
- ٤٧- حسنى أحمد : تاريخ الاستعمار : مرجع سابق ص ٣٦ .
- ٤٨- ميشيل كامل : الاستعمار فى إفريقيا : مرجع سابق ص ٤٤ .

\*\*\*